

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ١٢٤

الجمعة ٣ آب/أغسطس ٢٠١٢، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر (قطر)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥.

البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

منع نشوب النزاعات المسلحة

مشروع القرار (A/66/L.57*)

العسكرية ضد ما يزعم أنها معازل لجماعات مسلحة مناوئة للحكومة ولا سيما في مدينتي دمشق ومؤخرا حلب.

إن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تُرتكب يوميا في سياق القتال الذي بات يأخذ منحى عسكريا متزايدا. لقد أشار كل من جامعة الدول العربية ومجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان مرارا إلى أن هذه الأعمال يمكن أن ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية وغير ذلك من الجرائم الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نشرع في عملنا، أود أن أذكر الأعضاء بأن المناقشة بشأن بند جدول الأعمال ٣٤ وبند الفرعي (أ)، ستجري في موعد لاحق سيعلن عنه.

يذكر الأعضاء أنه، في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٥٣/٦٦، في جلستها العامة الـ ٩٧، المعقودة في ١٦ شباط/فبراير، واستمعت الى تقرير من الأمين العام، وفقا للفقرة ١٢ من ذلك القرار، عن تنفيذ القرار في جلستها العامة الـ ٩٩، المعقودة في ٢ آذار/مارس.

(تكلم بالعربية)

إنني أشعر بقلق بالغ إزاء هذا التصعيد المرعب. إنني أدين مواصلة ارتكاب السلطات السورية الفظائع وانتهاكاتها للقانون الإنساني الدولي على نطاق واسع. وثمة تقارير مرعبة تفيد بعمليات قتل جماعي واغتصاب وحالات إعدام من دون محاكمة وتعذيب واستهداف متعمد للمدنيين. إن لدى جميع الأطراف في النزاع التزامات ينبغي لها التقيد بها بموجب القانون الدولي. يجب محاسبة المسؤولين عن مرتكبي تلك الانتهاكات.

بجتماع اليوم في وقت تشهد سوريا عنفا لم تعرفه قط فقد كثفت القوات الحكومية السورية في الآونة الأخيرة عملياتها

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): قبل ثمانية أيام، زرت سربرينيتشا في البوسنة والهرسك. تمثل سربرينيتسا واحدة من أحلك الفصول في تاريخ المنظمة، وهو الوقت حيث فشل المجتمع الدولي في حماية المدنيين من القتل. إن جتماع قادة العالم معا تحت رعاية الأمم المتحدة لدعم مفهوم مسؤولية الحماية يعزى جزئيا إلى كونه رد فعل على جرائم الإبادة الجماعية في سربرينيتسا ورواندا. لقد جددت الحكومات التزامها بحماية سكانها، بما في ذلك المجتمعات الضعيفة بشكل خاص، واتفق القادة على العمل بصورة جماعية عندما تواجههم حالات حيث لا تتمكن الحكومات، أو لا ترغب، في حماية مواطنيها. واليوم، نحن جميعا شهود على فظائع سوريا التي تمزقها أعمال العنف. أشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه الجلسة الهامة.

وإذ نجتمع هنا، فإن حلب، وهي واحدة من أقدم مدن العالم وأكثرها ذكرا في التاريخ وموقع من مواقع التراث العالمي لدى اليونسكو، ساحة لمعركة شرسة تدور رحاها بين الحكومة السورية ومن يرغبون في استبدالها. وتشكل الأعمال الوحشية التي يجري الإبلاغ عنها جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب. يجب التحقيق في هذه الأفعال وإخضاع مرتكبيها للمساءلة.

لقد شرد القتال الآلاف من السوريين وهم يتعرضون للخطر بسببه. والكثيرون بحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية. وعلى الرغم من القبول الشفوي المتكرر للخطوة ذات النقاط الست التي أقرها مجلس الأمن، فإن الحكومة والمعارضة كليهما مستمران في الاعتماد على الأسلحة، وليس الدبلوماسية، معتقدين بأنهما سينتصران من خلال العنف. ولكن لا منتصر في حلب اليوم — أو في أي مكان آخر في البلد. والخاسرون في المعركة المتصاعدة هم شعب سوريا.

لقد حان الوقت لاتخاذ إجراء ما بالكلمات وحدها لم تعد تكفي. إن على المجتمع الدولي مسؤولية اتخاذ إجراء دون مزيد من التأخير إنني أشعر بأسف عميق لعجز مجلس الأمن مرة أخرى عن اتخاذ موقف موحد واتخاذ إجراء جماعي لوضع حد فوري للأزمة المروعة في سوريا. إن وصول مجلس الأمن إلى طريق مسدود يبعث بإشارات خاطئة إلى جميع الأطراف في النزاع الدائر في سوريا. إن للجمعية العامة في حالات وصول الأوضاع إلى طريق مسدود دورا تؤديه في صون السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة والجمعية العامة تثبت اليوم مرة أخرى قوتها وسلطانها. علينا أن نقدم ما يلزم من مساعدة إلى الشعب السوري وأن نجد حلا شاملا وسلميا للأزمة.

لقد مهد قرار الجمعية العامة المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢ الطريق لتعيين السيد كوفي عنان مبعوثا خاصا مشتركا للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ولاعتماد خطة النقاط الست التي وضعها لاحقا. ولم تكن هذه المهمة باليسيرة. لذا أعربت على الفور عن أسفي عندما أعلن السيد عنان يوم أمس عن تخليه عن تمديد مهمته عند انتهاء ولايته في نهاية هذا الشهر. ولا يدعونا هذا الإعلان الذي اتفهمه إلا للمضي قدما وبإصرار أكثر من ذي مضى على اتخاذ تدابير إضافية لحماية الشعب السوري من البطش المستمر الذي يتعرض له.

نحن اليوم نواصل البناء على قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٦٦. وخطة النقاط الست لا تُطبق. والعنف آخذ في الازدياد. نحن مجتمعون اليوم لتحمل مسؤولياتنا. لا خيار آخر لدينا إلا اتخاذ ما يلزم من إجراءات ذات مصداقية. إن مصداقية الأمم المتحدة على المحك، والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط على المحك. إن أرواح الآف الأبرياء تعتمد على استجاباتنا. إنني أحث كل واحد منكم على تأييد مشروع القرار المعروض علينا اليوم للقيام بهذه المهمة.

القطري لدينا، فإننا لا نزال نقدم المساعدة الانسانية الى الذين يمكننا الوصول إليهم. وتؤدي بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية دورا أساسيا في رصد التطورات على الرغم من تدهور الحالة الأمنية. ويواصل موظفو الأمم المتحدة لحقوق الإنسان العمل من أجل التوثيق الذي يمكن أن يساعد في تحقيق المساءلة الضرورية. وسعى المبعوث الخاص المشترك، كوفي عنان، وفقا للولاية الممنوحة من الجمعية العامة في القرار ٢٥٣/٦٦ ومن جامعة الدول العرب، في شباط/فبراير الماضي، إلى إجراء حوار مع السوريين من مختلف الانتماءات السياسية - ومع الجهات التي لديها نفوذ داخل سوريا - في محاولة لاستخدام الدبلوماسية لوضع حد لسفك الدماء والمضي قدما بعملية انتقال سياسي بقيادة سوريا.

أعلنت أمس مع الأسف الشديد استقالة المبعوث الخاص المشترك. إن كوفي عنان يستحق من الإعجاب العميق لما بذله من جهود على مدى الأشهر القليلة الماضية. لقد أغنى المهمة بمهارة وعزيمة كبيرتين، وأنا مدين له ولفريقه على كل ما حاولا تحقيقه. ومع ذلك رفضت قوات الحكومة وقوات المعارضة اليد التي مُدت إليهما واستمرت في اظهار تصميمهما على الاعتماد على العنف. إن الخلافات الحادة نفسها في مجلس الأمن جعلت عمل المبعوث أصعب.

وأنا أجري مشاورات مع الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي بشأن تعيين خلف له لمواصلة هذا الجهد الهام في صنع السلام. لكن أود أن أكون واضحا: لا يمكن للوساطة ان تنجح إلا عندما يكون هناك التزام بحل النزاع من خلال الحوار، وتعزيز حقيقي يعضده. أود أن أشيد بالتزام وشجاعة جميع أفراد أسرة الأمم المتحدة العاملين في سوريا. ويقشعر بدني عند التفكير في الكيفية الأسوأ بكثير التي ستكون عليها الحالة لو أن الأمم المتحدة كانت غائبة. وأحث الدول الأعضاء على مواصلة تقديم الدعم وتوفير الولاية لعملنا.

وما هو مأساوي جدا بشأن سوريا هو ان الكارثة الحالية كان يمكن تجنبها. فقبل ١٨ شهرا تقريبا، توقع المراقبون المطلعون بأنه إذا ردت الحكومة السورية على المظاهرات السلمية باستخدام القوة الوحشية، بما في ذلك عمليات التطويق والتعذيب الجماعية - كما فعلت في الواقع - فإن المظاهرات سوف تغدو عنيفة على نحو متزايد. كما توقعوا أن يؤدي انتشار العنف دون رادع إلى زيادة في التطرف، والتشدد والإرهاب. كما تم تحذيرنا من قبل بشأن الخطوة التالية: الحرب بالوكالة، مع قيام جهات إقليمية ودولية بتسليح طرف أو آخر.

وقد تحققت كل تلك التنبؤات الرهيبة. ونحن نواجه الآن الإمكانية المروعة لنشوب حرب أهلية طويلة الأجل، وتدمير نسيج سوريا الغني بالمجتمعات المحلية المتداخلة. وسوف يكون لذلك آثار مأساوية على الشعب السوري، ويمكن أن يؤثر على الاستقرار في المنطقة. ويجب ألا نتيح المجال لأن يصبح هذا التنبؤ حقيقة. تقع على عاتقنا جميعا مسؤولية تجاه شعب سوريا. يجب علينا استخدام كافة الوسائل السلمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لمساعدتهم على الالتفاف حول عملية انتقال بقيادة سوريا وقائمة على الحوار والحلول الوسط، وليس الرصاص والاعتقالات.

لقد قلت مرات عديدة كم تؤسفني الانقسامات التي شلت العمل في مجلس الأمن. ففي ٣٠ حزيران/يونيه بجنيف، اتفق وزراء خارجية مجموعة العمل من أجل سوريا، بما في ذلك الأعضاء الدائمون، على خطة عمل. وإذ تتدهور الحالة الآن فلا بد لهم من إيجاد أرضية مشتركة مرة أخرى. ويجب أن تسمو المصالح المباشرة للشعب السوري على أي تنافس أوسع نطاقا على النفوذ.

وعلى الرغم من الصعوبات، فإن الأمم المتحدة نشطة في الميدان. ومن خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والفريق

السعي إليه، وهو وقف آلة القتل الحكومية، التي ما فتئت تحصد أرواح أبناء الشعب السوري الباسل وإيقاف استخدام الأسلحة الثقيلة في قصف الأحياء السكنية والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى مئات الآلاف من المتضررين.

ماذا كان الرد على خطة النقاط الست؟ ارتكبت المذابح الست، في باب عمرو والرسن والحولة وترجمة والقبر، واليوم في حلب، ومؤخرا في مخيم اللاجئين الفلسطينيين في اليرموك، وهو الاعتداء الذي ندينه جميعا. وبدلا من أن تعمل السلطات السورية على حماية المراقبين الدوليين وتيسير مهمتهم، أصبحت حياتهم مهددة، مما حدا بهم إلى الانزواء في مقر إقامتهم. أما الحل السياسي، فلم تلح له في الأفق أي بارقة.

وفي ١١ تموز/يوليه، عندما تقدم السيد عنان بتقريره إلى مجلس الأمن، وهو التقرير الذي حمل فيه السلطات السورية المسؤولية الأولى عن تردي الأوضاع والاستمرار في انتهاك حقوق الإنسان وتكثيف العمل العسكري، بما في ذلك استخدام الأسلحة الثقيلة. وعندما ناشد مجلس الأمن أن يقف صفا واحدا لمطالبة الحكومة السورية بالوفاء بتعهداتها وإشعارها بأن عدم الالتزام سوف تكون له عواقب وخيمة، اصطدم المجلس بحاجز النقض المزدوج فتعطلت جهوده، وصار المجلس وكأنه يتغاضى عن الواقع الأليم في سوريا. ذلك الواقع الذي أصبح يشكل تهديدا جسيما للأمن والسلم الإقليميين بل والعالميين، فضلا عما يتسبب فيه من معاناة للشعب السوري.

ومن هذا المنطلق، رأت مجموعة الدول الراحية لمشروع القرار، أنه قد بات لزاما عليها أن تعرض الأمر على الجمعية العامة لتضطلع بمسؤولياتها حيال إخفاق مجلس الأمن في التعامل مع الأحداث واستجابة لنداء المبعوث الخاص المشترك. ولذلك، فإننا نعرض بين أيديكم مشروع القرار A/66/L.57* الذي يهدف إلى إعادة التأكيد بأن المجتمع الدولي لا يرضى بما يحصل في سوريا، وأنه لا يقبل استمرار القتل والاضطهاد

يمثل الصراع في سوريا اختبارا لكل ما تجسده المنظمة. لا أريد للأمم المتحدة اليوم أن تحقق في ذلك الاختبار. أريد منا جميعا أن نبين لشعب سوريا والعالم أننا استقينا العبر من سريريبيتسا. يمكن للضغط الدولي متحدا أن يحدث تغييرا. الشعب السوري بحاجة إلى أن نأخذ إجراءات. فقد حُرّموا من تطلعاتهم. ومعاناتهم عميقة، ولا تبشر العسكرية المتزايدة إلا بحدوث الأسوأ. المسؤولية الرئيسية عن وقف العنف تقع على عاتق من هو في الميدان، ولا سيما الحكومة. لكن رفضهم القاء السلاح لا يعفي بقيتنا من الحاجة إلى العمل. وأحث جميع أعضاء الجمعية على تحمل المسؤوليات الجماعية الملقة على عاتقنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية ليعرض مشروع القرار A/66/L.57*. **السيد المعلمي** (المملكة العربية السعودية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم لعقد هذه الجلسة لبحث الوضع في الجمهورية العربية السورية. ويشرفني أن أخطابكم اليوم بصفتي رئيسا لمجموعة الدول العربية ونيابة عن جميع الدول التي شاركت في تقديم مشروع القرار المقدم أمامكم تحت رقم A/66/L.57*، والتي بلغ عددها، حتى صباح هذا اليوم، أكثر من ٦٠ دولة.

قبل بضعة أشهر، اتخذت الجمعية العامة قرارها ٢٥٣/٦٦، المؤرخ في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، الذي استند إلى قرارات جامعة الدول العربية. وبموجبه تم تكليف السيد كوفي عنان ممثلا خاصا مشتركا للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ومنذ ذلك التاريخ، سعى السيد عنان نحو تحقيق حل سياسي سلمي شامل للأزمة السورية بدءا من خطته ذات الست نقاط ومرورا بإيفاد بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية ثم وصولا إلى بيان جنيف (S/2012/523، المرفق). وطوال الأشهر الماضية، يسعى السيد عنان إلى أبسط ما ينبغي

بأن تعليقات التصويت محددة بمدة ١٠ دقائق وينبغي أن تُدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): إنها فعلا لمن المفارقات الغريبة أن تقوم الدول مقدمة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/66/L.57* بتقديمه في إطار البند ٣٤، المعنون "منع نشوب النزاعات المسلحة"، في الوقت الذي كان لهذه الدول، نفسها، اليد الطولى في عسكرة الوضع في سوريا ودفعه بعيدا عن الحل السياسي المنشود، وذلك من خلال تقديمها السلاح إلى المجموعات الإرهابية في سوريا، وهو أمر أقر به، كما تعرفون جميعا، وزير خارجية فرنسا منذ ثلاثة أيام فقط عندما قال، وأقتبس:

"هناك أسلحة تسلم إليهم (أي إلى المجموعات المسلحة) بحسب معلوماتنا من قبل قطر والسعودية ودول أخرى".

وقد أكدت بعض وسائل الإعلام الغربية ذلك، مضيفة وصول صواريخ ستينغر الأمريكية المضادة للطائرات عبر تركيا إلى يد المجموعات المسلحة.

هذا ناهيك عن أن بعض الدول متبينة مشروع القرار تقود حملة سياسية وإعلامية واستخباراتية هستيرية ضد بلدي، سوريا، وتقدم كل أشكال الدعم اللوجستي والمالي للمجموعات الإرهابية المسلحة، وليس للمعارضة الوطنية الداخلية الشريفة السلمية. كما تقوم تلك الدول بتأمين التغطية الإعلامية والسياسية للمجموعات المسلحة وتفرض عقوبات أحادية لا تتعارض مع خطة النقاط الست فحسب، بل وتشكل حصارا ظالما وغير شرعي على الشعب السوري، حصار يخالف قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مما فاقم الأوضاع الإنسانية على الأرض، وهي الأوضاع التي يتباكى البعض عليها في بياناتهم.

والمذابح وأنه آن الأوان للبدء في مرحلة الانتقال السلمي للسلطة بما يحقق تطلعات الشعب السوري ويحفظ دماء أبنائه ويلبي رغباته، ويضمن الأمن والسلامة والمساواة في الحقوق والواجبات للجميع، بمختلف فئاتهم أو أعراقهم أو انتماءاتهم الدينية أو المذهبية، وبما يؤكد على المسؤولية الدولية المشتركة عن ضرورة توفير الحماية للمواطنين السوريين والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

إن التطورات الأخيرة في الأزمة السورية المتمثلة في تخلي السيد كوفي عنان عن مهمته تعبيرا عن الإحباط والعجز الذي شعر به بعد أن أخفق مجلس الأمن في منحه الدعم اللازم والأدوات والوسائل الضرورية له لإنجاح مهمته. وإن الهجوم العنيف الذي ما زالت القوات السورية تشنه بالطيران والمدفعية على مدينة حلب وإطلاق صفة العدو عليها، كل ذلك يجعل من هذا التحرك أمرا أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ولقد سعت مجموعة الدول الراحية لمشروع القرار إلى الاستجابة للملاحظات التي أبدتها بعض الدول الأعضاء، في الاجتماعات التشاورية التي سبقت طرح مشروع القرار، وأجرت التعديلات الملائمة التي تستجيب لرغباتها وتنسجم مع اقتراحاتها ورؤاها. وبناء عليه، فإننا نتقدم إليكم بهذا المشروع، واثقين من أن الضمير العالمي لن يتجاهل استغاثة الشعب السوري، وهو يتصدى بصدور أبنائه للمدفعية والدبابات. وإننا نناشدكم، باسم أطفال باب عمرو وشهداء حلب وضحايا ترعيسة وقتلى القبير والحولة ونساء سوريا ورجالها في كل مكان، أن تتحملوا مسؤولياتكم الإنسانية والأخلاقية والتاريخية، وأن تصوتوا معنا لصالح هذا القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/66/L.57*، المعنون "الحالة في الجمهورية العربية السورية". قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الذين يرغبون في تعليل التصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود

أسلحة الدمار الشامل وحماية حقوق الإنسان وحماية المدنيين وغيرها من المبادئ الإنسانية النبيلة الهامة التي لم تكن في يوم من الأيام هدفا حقيقيا لهذه الدول، بل كانت مجرد شعارات توظفها للتدخل في شؤون الدول الأخرى وقلب أنظمة الحكم بالقوة وإدخال تلك الدول في أتون الفوضى والحروب الأهلية والاقتتال الطائفي.

وفي هذا الصدد، فإننا نود أن نلفت عناية الدول الأعضاء إلى خطورة أن تشكل هذه المنظمة الدولية تحت عامل الضغط السياسي والمالي والإعلامي من قبل هذه الدول إياها، غطاء لنشر ثقافة الإرهاب "الحلال" في العالم وفي تقويض الاستقرار والأمن فيه، أو أن تساهم في محاولات إضفاء نوع من الشرعية على أجدندات هزت ثقة معظم الدول الأعضاء في حكم القانون على المستوى الدولي، خاصة بعد غزو أفغانستان والعراق وليبيا، والتلاعب بمقدرات العديد من الدول النامية، لاسيما في أفريقيا.

لقد شهدت سوريا، بلدي، خلال الأزمة الحالية سلسلة من التفجيرات الإرهابية الانتحارية، إضافة إلى أن السلطات السورية المختصة قد استطاعت اعتقال وقتل عدد كبير من الإرهابيين العرب وغير العرب المنتمين إلى تنظيم القاعدة ومجموعات متطرفة أخرى سلفية وهابية مرتبطة بتنظيم القاعدة أيديولوجيا وفكريا. والمفارقة هنا، أن بعض الدول التي ما فتئت تعلن إدانتها للإرهاب ولأنشطة تنظيم القاعدة وشتت حروبا تحت هذا العنوان تغض الطرف اليوم أو تدعم، بشكل مباشر أو غير مباشر، الأنشطة الإرهابية المتزايدة لتنظيم القاعدة وللجماعات المتطرفة الإرهابية الأخرى في سوريا تطبيقا لمصطلح "الفوضى الخلاقة"، حيث لم يعد خافيا على أحد أن بعض الدول قد سهلت ومولت وحرضت على إرسال الإرهابيين من كل حذب وصبوب.

لو كانت تلك الدول التي تبدي قلقها بشأن الأوضاع الإنسانية في سوريا صادقة حقا في قلقها، لكانت خصصت المليارات من الدولارات التي تنفقها على تمويل وتسليح المجموعات الإرهابية وتزويدها بأجهزة الاتصالات وغيرها من المعدات القتالة، لصرفها على المساعدات الإنسانية، علما بأن كل الوعود التي قدمت من هذه الدول بشأن المساعدات الإنسانية لم تكن سوى ذرا للرماد في العيون بهدف إظهار الحكومة السورية بمظهر المعرقل لوصول تلك المساعدات، حيث أن أحدا في سوريا لم ير بعد شيئا من تلك المساعدات الإنسانية على الأرض، بعد أن كان قد تم الاتفاق على خطة الاستجابة الإنسانية مع الأمم المتحدة منذ عدة أشهر.

وفي نفس الوقت، فإن العيب الأكبر يكمن في أن بعض الدول متبينة مشروع القرار السعودي، مثل السعودية وقطر والبحرين، لا يمكن بأي حال اعتبارها واحة للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. لا بل إن هذه الدول تحكمها أنظمة أقلية استبدادية لا تتوانى عن قمع شعوبها وقتل المتظاهرين السلميين، ضمن حدودها وخارجها. كما أن وضع حقوق الإنسان والحريات الأساسية فيها يعتبر من أسوأ الأوضاع في دول العالم، وفقا لتقارير موثقة صادرة عن منظمات حقوق إنسان وهيئات حقوقية دولية ومصادر المعارضة السعودية والقطرية والبحرينية في المنفى.

هذا في حين أن البعض الآخر من الدول مقدمة مشروع القرار، ناهيك عن كونها، من أكبر المساهمين عمدا في تدهور الأوضاع في سوريا، لا تحظى بأي قدر من المصادقية فيما يخص الالتزام بمضمون قرارات الأمم المتحدة، وذلك في ضوء التجارب السابقة التي أثبتت أن هذه الدول إياها قد قامت بالتلاعب بالعديد من هذه القرارات وتفصيلها على قياس مصالحها بحيث تسوغ لنفسها التدخل العسكري في دول أخرى أعضاء في هذه المنظمة الدولية. مستخدمة في ذلك، ذرائع نزع

بالجملة، وفي مقدمتها مبدأ احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية.

وبالتالي، فإنه من الواضح أن اعتماد مشروع القرار المطروح أمامنا، سيوجه رسالة خاطئة للمتطرفين والإرهابيين في سوريا وخارجها بأن الأعمال الإرهابية التي يقومون بها، كبديل عن الحوار وتسوية الخلافات بالطرق السلمية، تحظى بدعم وتشجيع من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مما سيساهم في تأزيم الوضع وإذكاء العنف ودعم الإرهاب ليس في سوريا فحسب، بل في المنطقة ككل. سيصل الإرهاب، حتماً، إلى الأماكن التي فرخت ذلك الإرهاب، بما في ذلك بعض الدول التي تبنت مشروع القرار هذا.

ولذلك فإننا نطلب التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة *A/66/L.57، وندعو كل الدول ألا تكون شريكا غير مباشر في دعم الفوضى والإرهاب والتدخل في شؤون الدول الداخلية وفي محاولة إضفاء الشرعية على العقوبات الأحادية الجانب. وناشدكم جميعاً التصويت ضد مشروع القرار هذا نظراً لكل الأسباب التي أشرت إليها آنفاً، ونصرة للمبادئ التي ننادي بها جميعاً من تساوي الدول في السيادة وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها واختيار نظامها السياسي دون أي تدخل خارجي.

لقد كنا نتوقع من وفد المملكة العربية السعودية أن يقدم مشروع قرار لتحرير جزر الصنافير وتيران السعودية المحتلة من قبل إسرائيل في البحر الأحمر، بدلاً من التركيز على التلاعب بمصير اللاجئين الفلسطينيين في سوريا وبدلاً من التباكي على ما أسماه بدماء الشعب السوري، الغالية جداً علينا.

إن التحريض على القتل والإرهاب قد وصل إلى حد أن الإعلام السعودي والقطري لم يكتف باستهداف بلدي فحسب، وإنما استهدفني، أنا شخصياً، واستهدف أفراد عائلي بطريقة لا أخلاقية، بطريقة مخزية، من أجل ابتزازي وأنا في

ومن هنا نستطيع أن نفهم تعمد مقدمي مشروع القرار عدم الإشارة أبداً إلى هؤلاء الإرهابيين في مشروع قرارهم، لأنهم إن فعلوا سيدينون أنفسهم قبل أن يدينوا الإرهابيين. إن العديد من الدول الغربية تقوم بمكافحة ما أسمته بخلايا الإرهاب النائمة على أراضيها، وهي بالمناسبة خلايا سلفية وهابية تكفيرية. وفي الوقت نفسه، تسعى تلك الدول الغربية جاهدة إلى إيقاظ خلايا إرهاب مماثلة ولكن في سوريا، هذه المرة.

حيث تقوم بعض الدول العربية والإقليمية والدولية المعروفة بحملة تحريض منظمة علنية على ممارسة أعمال العنف والإرهاب في بلدي. وذلك على الرغم من أن الجميع يعلم أن كل القوانين الجزائية الوطنية لدولنا الأعضاء في الأمم المتحدة تنص على أحكام تعاقب المحرض على الجريمة بنفس عقوبة الفاعل. كما تركز قرارات الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية، وخاصة تلك التي تعالج مواضيع العدالة الجنائية ومكافحة الإرهاب، على ضرورة تجريم الدول والمجموعات والأشخاص الذين يحرضون على العنف والإرهاب، هذا علاوة على ما ذكره القرآن الكريم حول التحريض على القتل والفتنة بقوله تعالى "والفتنة أشد من القتل" (سورة البقرة، الآية ١٩١).

والسؤال الذي لا بد من الإجابة عنه في هذا الصدد هو التالي: هل الغرض من مشروع القرار المطروح أمامنا يرمي فعلاً إلى إعمال القوانين الدولية والوطنية الخاصة لمحاسبة المتورطين في التحريض على الإرهاب والعنف والتسبب في قتل السوريين وتخريب ممتلكاتهم وتدمير البنى التحتية ومحاولة زرع الفتنة والشقاق بين أبناء الوطن الواحد.

لم يكن مستغرباً، في ضوء ما سبق، أن نجد أنفسنا اليوم أمام مشروع قرار أقل ما يمكن أن يقال فيه، إنه مشروع هستيري وتضليلي بامتياز، وينتهك مبادئ الشرعية الدولية

القرار يفتقر إلى الموضوعية. إنه يصف لائحة طويلة من أعمال انتهاك حقوق الإنسان المنسوبة إلى حكومة سوريا، لكنه يقلل انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات الإرهابية والمعارضة المسلحة أو يخفيها.

إن مشروع القرار يتجاهل الإصلاحات السياسية والدستورية التي تروج لها الحكومة السورية بهدف التوصل إلى اتفاق وطني شامل وديمقراطي وسلمي من أجل تلبية آمال الشعب السوري والشعب العربي بشكل عام في التغيير. لكل دولة ذات سيادة حق مشروع في الدفاع عن أمنها القومي وحماية الممتلكات العامة والخاصة فيها. لا يمكن إنكار هذا الحق أو انتهاكه إذا أريد احترام سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

إن الحكومة السورية لا تواجه معارضة ديمقراطية تستخدم الوسائل السلمية والدستورية لتحقيق أهدافها. إنها، كما نعلم، معارضة تمارس الإرهاب وتدعمه وباقية بفضل الدعم الأجنبي. إن هذه المعارضة المسلحة ترفض الاشتراك في الحوار الديمقراطي التعددي الذي نشجعه نحن، محبو السلام، في العالم.

إن الخيار العملي الوحيد لوضع حد لأعمال العنف المسلحة في سوريا، بجميع أشكالها، هو من خلال حوار سياسي مخلص وشامل. وفي هذا الصدد، لا بد من أن يبدأ على الفور وقف لإطلاق النار يسهم في تحقيق هدف السلام والمصالحة بين أبناء هذا الشعب العربي الشقيق. نحن نؤيد جميع المبادرات الساعية إلى تحقيق السلام والتسوية السلمية للتراع في سوريا.

لقد أيدت فتزويلا خطة النقاط الست التي اقترحها المبعوث الخاص المشترك كوفي عنان.

وتحتفظ تلك الخطة بجميع أوجه صلاحيتها. نحن نأسف لاستقالة كوفي عنان. إذ أن دعاة الحرب ومن يؤيدون التدخل

هذا الموقع الذي أتشرف من خلاله بالدفاع عن مصالح شعبي ضد كل متآمر على هذا الشعب، أيا كان. لقد بلغ الأمر بإعلام كل من السعودية وقطر أن يتهاجم علي شخصيا في برامج خاصة استمرت لمدة ساعات، وكذلك فبركة ادعاءات وأكاذيب لتشويه سمعة أفراد عائلتي. علاوة على استضافة مواقع تواصل اجتماعي، كما يسمونها، تعرض على القتل وتعد قوائم لقتل السوريين العاملين سواء خارج سوريا أو في داخل سوريا. هل هكذا نكافح الإرهاب؟ هل هذا هو العمل الدبلوماسي؟ أهكذا تكون الدبلوماسية، أيها السادة؟

أنتم كلكم سفراء تدافعون عن مصالح بلادكم، ولكن هذا شيء وأن تستهدفون ويستهدف أفراد عائلاتكم بسبب ذلك، فهذا شيء آخر، أتركه لضميركم جميعا. وأضيف إلى ذلك أيضا انطلاق العديد من التهديدات بالقتل والتصفية الجسدية لي ولغيري من الدبلوماسيين السوريين، وكل ذلك من مواقع موجودة في كل من السعودية وقطر والولايات المتحدة الأمريكية.

السيد رئيس الجمعية العامة، أسمح لي أن أختم بأن أقول بأنك أخذت موقفا مسبقا بشأن مشروع القرار، شكلا ومضمونا. ونعتبر أن هذا إخلال بالمادة ١٠٦ من النظام الداخلي للجمعية العامة التي تطلب من رئيس الجمعية العامة أن يكون حياديا وأن يلتزم بإدارة الجلسة بتراهة وأن يتعد عن الالتزام بأي موقف تجاه أي مشروع قرار. لكنك، للأسف، سيدي الرئيس، قد أخللت بهذا الالتزام ربما للمرة العاشرة خلال رئاستك.

السيد فاليريو بريتشينيو (جمهورية فتزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يشكل مشروع القرار المعروض علينا (A/66/L.57*) تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة وذات سيادة. إنه يقترح إنشاء آليات للحماية ضد دولة ذات سيادة، وهي الجمهورية العربية السورية. إن مشروع

التفكير المتعمق في العواقب الوخيمة التي يمكن أن تسفر عن هذه الممارسات في العلاقات الدبلوماسية المستقبلية بين البلدان ذات السيادة.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية ناشد بقوة احترام سيادة البلدان ذات السيادة ووحدة وسلامتها الإقليمية، وتطالب بوضع حد للتدخل الأجنبي في الجمهورية العربية السورية. إننا ندعو إلى احترام حقوق الإنسان لجميع السوريين، بغض النظر عن مواقفهم السياسية أو أعراقهم أو معتقداتهم الدينية. نحن نرفض الإجراءات من جانب واحد التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية وتهدف إلى فرض جزاءات وأوجه معاناة جديدة على الشعب السوري. لقد أثبت التاريخ أن الجزاءات والتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول لا يحلان المشاكل التي تؤثر على هذه البلدان، ولكن، على العكس من ذلك، يزيدانها سوءاً. ونحن نحث وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على تقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من أعمال العنف في ذلك البلد العربي الشقيق. ويجب تقديم هذه المساعدة على وجه السرعة، احتراماً لسيادة هذا البلد، وبالتالي بالتنسيق مع سلطاته.

وسوف تصوت جمهورية فنزويلا البوليفارية ضد مشروع القرار A/66/L.57* المعروض علينا، بما يتفق مع موقفها المبدئي من احترام سيادة الدول ووحدة وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

السيد نونيث موسكويرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية):
ستصوت كوبا ضد مشروع القرار A/66/L.57* لأننا نعتقد أنه لن يساعد بأي حال من الأحوال على إيجاد حل للحالة التي تمرق الجمهورية العربية السورية الشقيقة، بل يمكن، على العكس من ذلك، أن يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار والعنف. إنه مشروع قرار متحيز يعالج بشكل انتقائي الأحداث الجارية

العسكري قوضوا جهوده لتحقيق السلام. ونؤكد من جديد على الحاجة إلى تنفيذ تلك الخطة دون تأخير، بغض النظر عما يُعَيَّن ليحل محله.

ونحن نرحب بالجهود الدبلوماسية للاتحاد الروسي التي أدت إلى عقد اجتماع لمجموعة العمل من أجل سوريا بجنيف في ٣٠ حزيران/يونيه. وتؤيد فنزويلا المواقف التي اتخذتها روسيا والصين وغيرهما من البلدان التي تدافع عن مبادئ السيادة وتقرير المصير والسلامة الإقليمية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. نحن نثني عليها لمعارضتها التدخل الأجنبي والدعوة إلى حل بقيادة سوريا لمسائل تلك الدولة ذات السيادة.

وفيما يتعلق بالهجمات ضد سوريا، في ١ آب/أغسطس، ندد الرئيس هوغو شافيث فرياس مؤخراً بالحكومات التي لم تتحل عن محاولاتها الإمبريالية لفرض أشكال الحكومة لديها على شعوب الجنوب، وأكد أن فنزويلا تعترف بالرئيس بشار الأسد وحكومته وليس بالإرهابيين الذين يشاركون في التفجيرات.

إن فنزويلا قلقة للغاية إزاء مبادرات التدخل في الشؤون الداخلية للدولة السورية. ومما يدعو إلى الأسف الشديد أن نرى رعاية الأحداث السياسية الدولية التي تجمع المعارضين السياسيين السوريين الذين يضمون ممثلين عن الجماعات التي تدعم أعمال العنف أو الإرهاب أو تشترك فيها. وينبغي أن يُدان التمويل والتسليح الخارجي لهذه الجماعات المعارضة. وتنتهك تلك الممارسات أبسط مبادئ القانون الدولي وتمثل اعترافاً دبلوماسياً بحكم الواقع بالجماعات السياسية التي تعمل خارج نطاق القانون وتتحدى المؤسسات القانونية للدولة السورية. أنها تشكل انتهاكاً صارخاً لسيادة البلد والمبادئ التي تحكم القانون الدولي، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. وإذا استمرت هذه الممارسات، فإنها تعزز إقامة شريعة الغاب في العلاقات الدولية. وتدعو حكومة بلدي إلى

إن وفدي يشارك الوفود الأخرى الاعراب عن أعماق مشاعر العزاء والمواساة للشعب السوري على الخسارة الكبيرة في الأرواح والتزوح الكاسح للسكان.

ونقدر الجهود التي تقوم بها الأطراف الفاعلة الإقليمية، بمن فيها جامعة الدول العربية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية وجمعيات الهلال الأحمر، لمساعدة السكان المدنيين والتخفيف من معاناتهم. ونذكر الجمعية العامة بأن لجنة الصليب الأحمر الدولية وجمعيات الهلال الأحمر قد صنّفت الحالة مؤخرًا في سوريا بأنها بلغت مستوى حالات الصراع الداخلي المسلح. وقالت أيضا مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن هناك مؤشرات على أن الحالة في سوريا، وعلى الأقل في مناطق معينة، قد تبلغ مستوى صراع مسلح غير دولي، وبذلك تفرض التزامات على الجانبين بموجب القانون الدولي. وفي هذه الأحوال، تقع على الأطراف كافة مسؤوليات والالتزامات بموجب لقانون الدولي.

وعلاوة على ذلك، فإنه في مجتمع معقد في تركيبه ومنقسم كالمجتمع السوري لا يمكن السعي إلى حل عسكري. في نهاية المطاف، سيتعين على الأطراف في سوريا التفاوض على تسوية. وبيت القصيد هنا هو ما إذا كان يتعين عليها القيام بذلك الآن أو بعد حرب دموية وطويلة الأمد. لذلك نشعر بخيبة أمل شديدة إزاء عدم تمكن مجلس الأمن من ممارسة الضغوط على الجانبين لحملهما على إنهاء العنف والامتنال للالتزاماتهما بموجب خطة النقاط الست. والطريقة الوحيدة لتحقيق حل يجسد إرادة الشعب السوري من خلال عملية سياسية تشمل الجميع.

نؤيد الفكرة القائلة بوحدة كلمة الجمعية العامة من خلال اتخاذ قرار. ومهما يكن من أمر، ما زلنا نقول بأن مشروع القرار A/66/L.57* المعروض علينا كان يمكن أن يكون أكثر توازنا بكثير، لكي يجسد بدقة الحالة في الميدان. وينبغي لمشروع

في ذلك البلد ويمكن أن يفتح الباب أمام التدخل العسكري الأجنبي الذي شهدنا تجربة سيئة له في الماضي القريب.

وتعتقد كوبا أنه يجب وضع حد لجميع أعمال العنف والمجازر والأعمال الإرهابية التي أزهدت أرواحا بريئة في سوريا. ومع ذلك، وتحقيق لهذا الغرض، يجب وضع حد لعمليات نقل الأسلحة والأموال وتدريب جماعات التمرد، فقد غدت هذه الأعمال الممارسة العلنية اليومية لحكومة الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين من أجل هزيمة الحكومات ذات السيادة بالقوة. هذا هو أوضح مظهر من مظاهر السياسة الداعية إلى تغيير الأنظمة السائد في واشنطن العاصمة، وعواصم منظمة حلف شمال الأطلسي الأخرى.

كما يجب وضع حد للتلاعب بوسائل الإعلام. ونحن ننظر بعين القلق إلى الكيفية التي تفسر بها الامبراطوريات الإعلامية الغربية علنا الحالة في سوريا لأغراض سياسية، وبالتالي التحريض على زيادة الحالة سوءً ومزيد من سفك الدماء الوحشي.

وحتى لا يُخطئ أحد - فإن كوبا تدين مقتل الأشخاص الأبرياء أينما وقع، وتندد بالتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول. وقد أيدت كوبا دائما، وتؤكد اليوم من جديد حق الشعب السوري في التمتع الكامل بحق تقرير المصير والسيادة بدون تلاعب أو تدخل أجنبي أيا كان نوعه.

السيد ليهير (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تشجب جنوب أفريقيا العنف والخسارة الفادحة في الأرواح في سوريا، اللذين باتا يخرجان سريعا عن نطاق السيطرة. نحن قلقون إزاء التطورات التي وقعت مؤخرا في الميدان. ومن المذهل الزيادة في مستويات العنف الذي يُرتكب من كلا الجانبين، بما في ذلك استخدام الأسلحة الثقيلة، وهو ما ينبغي التنبه به. وفي غضون ذلك، نُعرب عن أسفنا لاستقالة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا.

يوضح الأسباب التي حملته على التصويت ضد مشروع القرار A/66/L.57* المعروض علينا اليوم.

يمر الشعب السوري حالياً في فترة مؤلمة ودموية. وما من أحد في هذه القاعة يمكن أن يظل مكتوف الأيدي حيال معاناة شعب وجد نفسه عالقاً وسط تبادل إطلاق النار. ومن واجب الأمم المتحدة الاستجابة لنداء ذلك الشعب للحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية. وفي الواقع، أننا كلنا نقر بأن سوريا جرح لم يندمل ولا بد من تضميده في أسرع وقت ممكن. إن المسألة لم تعد أزمة إقليمية أو محلية، بل تحولت إلى مسألة جسيمة بحيث أنها تمسنا جميعاً.

بينما يتعين حقاً على المنظمة أن تتصرف، فإن الحدود التي تتحرك ضمنها واضحة ومحددة بجلاء في المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي تمنعها من التدخل في شؤون تعتبر من صميم الولاية الداخلية للدول. لذلك السبب نرفض مشروع القرار.

ومع ذلك يسرنا أن نشارك في هذه المناقشة بشأن الحالة في سوريا ولو لبضع دقائق. إن سؤالنا الأول يتعلق بالكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تسهم مساهمة مفيدة في إيجاد حل للأزمة السياسية في سوريا. ونعتقد أن مشروع القرار ذاك سيزيد من تردي الأمور فيها. ومع الاحترام التام لجميع الذين أيدوا مشروع القرار A/66/L.57*، نعتقد بوليفيا أنه لا يفضي إلى السبيل السوي. وإذا ما اعتمد، فإنه لن يفضي إلى حلول، بل على النقيض من ذلك، سيزيد من تفاقم المشاكل. لأن الهم الرئيسي من وراء مشروع القرار ليس إنهاء العنف ولكن إسقاط حكومة دمشق. ومن لا يتفق مع ذلك عليه أن يقرأه. فمشروع القرار يتهم الحكومة السورية ١٤ مرة بارتكاب أخطر الجرائم التي يمكن تصورها. ويتهم الحكومة بارتكاب المذابح، والإعدامات التعسفية والجرائم، والاضطهاد، والاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، ومنع الحصول على العلاج الطبي، والتعذيب، والاعتصاب ومنع

القرار أن يكون أوضح من حيث الاعتراف بأن هناك طرفين أو أكثر في الأزمة في سوريا. فأني قرار غير متوازن تتخذه الجمعية العامة قد يُنظر إليه بوصفه يرجح كفة طرف على الطرف الآخر.

إن جنوب أفريقيا تكرر بأن هناك التزامات على جميع الأطراف تقتضي منها الكف عن العنف والامتنال لخطوة النقاط الست. ولئن كان مشروع القرار يُبقي في الأذهان أن الحكومة السورية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن وقف العنف، فإنه ليس قويا بالقدر الكافي في مطالبته المجموعات المعارضة المسلحة بالامتناع عن العنف والامتنال إلى التزاماتها بموجب خطة النقاط الست. فلا يجوز القيام بجهود الوساطة في حالات الصراع. بممارسة الضغط على طرف واحد في الصراع.

بالأمس قال الأمين العام أن الأمم المتحدة ما فتئت ملتزمة باستخدام الدبلوماسية في السعي إلى إنهاء العنف والتوصل إلى حل بقيادة سوريا يفني بالتطلعات الديمقراطية المشروعة لشعبها. بالإضافة إلى ذلك، قبل بضعة أسابيع طلب المبعوث الخاص المشترك نفسه إلى مجلس الأمن بعث رسالة قوية إلى جميع الأطراف مفادها أنه ستكون هناك عواقب لعدم الامتنال لخطة النقاط الست. وتؤيد جنوب أفريقيا قيام الأمم المتحدة بعمل حازم مؤازرة لتلك العملية وذلك انسجاماً مع توصيات المبعوث الخاص المشترك لضمان إرسال رسالة إلى جميع الأطراف مفادها أنه يتعين عليها الدخول في عملية الوساطة التي يقوم بها المبعوث.

على الرغم من وجود مخاوف إزاء بعض الجوانب المتضمنة في النص، نعتقد، في ضوء الحاجة الماسة إلى إيجاد حل للأزمة في سوريا، أنه من الضروري للأمم المتحدة أن توحد كلمتها وذلك بالقيام بعمل ما.

السيد اركونديو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): يود وفد دولة بوليفيا المتعددة القوميات أن

أثما تسير على طريق الفوضى والحرب الأهلية. وينبغي للأمم المتحدة أن لا تساهم في ذلك.

علينا ألا نخدع أنفسنا. إن مشروع القرار يهدف بصورة رئيسية إلى قصم ظهر حكومة دمشق. ومن لا يصدقون ذلك ينبغي لهم قراءة النص. ومما يثير الحنق أن مشروع القرار يتطرق ثلثي مرات إلى ضرورة التحرك قدما نحو انتقال سياسي إلى حكومة جديدة. ولا يكفي بالقول للشعب السوري ما يتعين عليه فعله، بل يعطيه الوصفة بالتحديد، أي نظام سياسي ديمقراطي متعدد الأحزاب ويقوم على التعددية. والاسوأ من ذلك، أنه يطلب إلى الجمعية العامة أن تؤمن بوحدة وتماسك قوى المعارضة.

وأخيرا، يأسف وفد بوليفيا لطرح هذه المسألة على الجمعية العامة بالطريقة التي طُرحت بها، أي بعد عجز مجلس الأمن عن النظر فيها.

نرى أن هذا غير مناسب. يجري إنجاز الأمر بتعجل شديد، بدون السعي إلى تحقيق توافق الآراء الواجب، خلال ثلاثة أيام فقط، ودون سماع كل وجهات النظر. هل هذا يمثل حبا للديمقراطية من جانب أولئك الذين يدعون أنهم المدافعون الرئيسيون عنها؟ هل هذه هي الطريقة لتعليم الشعب السوري ما هي الديمقراطية، وأثما شيء مرغوب فيه؟

ونظرا للطريقة التي يجري اعتماده بها، ولأننا لا نرى أن مضمونه غير مرض فحسب، لكنه مثير للقلق، فإن بوليفيا ترفض مشروع القرار A/66/L.57*. ومن هذا المنطلق، فإننا ندعو البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي إلى العمل وفقا للقرار الذي اتخذته رؤساء دولنا في ٢٩ تموز/يوليه، الذين أكدوا أن المبادئ التي تحكم تسوية الأزمة في سوريا يجب أن تكون الحوار والمفاوضات السياسية واحترام حقوق الإنسان والسيادة الإقليمية وعدم التدخل وحرية الشعوب في تقرير مصيرها والسلامة الإقليمية.

دفن الموتى. إنه يصور الحكومة بأنها تهاجم السكان المدنيين بطريقة عشوائية وهمجية.

إن مشروع القرار يتهم الحكومة السورية ١٤ مرة بارتكاب جرائم متعددة، ولكنه يورد إشارة سلبية واحدة إلى المعارضة في ذلك البلد، ويقول إنها ارتكبت بعض انتهاكات حقوق الإنسان. ولم يتضمن كلمة واحدة عن الهجوم الإرهابي الذي أودى بحياة وزير الدفاع السوري في ١٨ تموز/يوليه. ولا توجد كلمة واحدة عن ما يسمى بالجيش السوري الحر الذي تغدق عليه دول همها الاطاحة بالحكومة السورية. ولم يتضمن كلمة واحدة عن دور وكالة الاستخبارات المركزية أو القاعدة. ولا يتضمن كلمة واحدة عن الحملة المسلحة لزرع بذور الحرب الأهلية وإذكائها بشدة من الخارج والداخل. ولا يتضمن كلمة واحدة عن وصول المجموعات الارهابية إلى سوريا بنية فرض إقامة دولة اسلامية في المنطقة.

لا توجد آلية لدى الدولة في سوريا لتصفية السكان المدنيين. بل إن ما يوجد في سوريا هو مواجهة مسلحة بين قوات نظامية تابعة لدولة وجهات فاعلة من غير الدول يجري تسليحها من الخارج. ولا يتطرق مشروع القرار إلى تلك الحقيقة. ولا يتكلم عن الكيفية التي يمكن بها احوال السلام في سوريا ما أن تبدأ ما تسمى بعملية الانتقال السياسي. ولا ينبتنا عن الحرب الأهلية التي يروج لها وكيفية الحيلولة دون استعصائها على الحل وتحولها إلى سيناريو من العنف الطائفي العشوائي الذي يمكن أن يلهب مشاعر العنف في المنطقة بأسرها. ولا يوضح الكيفية التي يمكن بها لسوريا تحاشي الفوضى التي ما برح العراق يشهدها بعد سقوط صدام حسين. ولا يتطرق إلى امكانية قيام فئات مسلحة مختلفة بالسيطرة على الأراضي الملء الفراغ في السلطة. إن سوريا لا تسير على درب الربيع العربي. وعلى النقيض من ذلك، يبدو

ثالثاً، إن السبيل الوحيد لتسوية هذه القضية هو من خلال الحوار السياسي والوسائل السلمية. الشعب السوري هو الوحيد الذي يعرف مصلحته الفضلى. إن الاقتتال لا يساعد، والتدخل الخارجي لا يمكن أن يحسم هذه المشكلة. إن التدخل الخارجي، كما ذكرت لدى الإشارة إلى العراق وأفغانستان، يقتل المدنيين فحسب. وفضلاً عن ذلك المثال، عندما يتحدث نفس البلد عن حماية المدنيين فإن الأمر ليس سوى نفاق. ينبغي أن يكون الحوار السياسي عملية بقيادة سوريا تهدف إلى تحسين المستقبل، وتحقيق السعادة والاستقرار للشعب.

السيد غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): تتابع سانت فنسنت وجزر غرينادين عن كُتب التطورات في الحرب المستعرة حالياً في الجمهورية العربية السورية. لقد روعتنا وأغضبتنا المشاهد والقصص الناشئة عن تلك الحرب. إن الجالية السورية واللبنانية الصغيرة لكنها نابضة بالحياة في بلدنا تتأثر أيضاً بشكل مباشر وشخصي في كثير من الأحيان نتيجة العنف المتصاعد والفظائع التي ترتكب في سوريا، لاسيما وأن الحرب انتقلت إلى مدينتي دمشق وحلب الرئيسيتين.

في ٣١ أيار/مايو، أدلى رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين ببيان أمام برلماننا الوطني يدين المذبحة التي وقعت في منطقة الحولة في غرب سوريا، ويدعو بشكل صريح إلى محاسبة مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة. إن سانت فنسنت وجزر غرينادين تنظر إلى مشروع القرار الحالي بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية (A/66/L.57*)، انطلاقاً من هذا الغضب والجزع والاشمئزاز الحقيقي.

يتضمن مشروع قرار اليوم العديد من العناصر الإيجابية التي تويدها سانت فنسنت وجزر غرينادين بحماس. ونشاط مشروع القرار القلق إزاء الضحايا المدنيين في هذه الحرب، ولاسيما النساء والأطفال الأبرياء الذين قتلوا أو سقطوا

السيد ري تونج إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): منذ اعتماد الجمعية العامة في شباط/فبراير القرار ٢٥٣/٦٦ المتعلق بسوريا، نجد أنفسنا الآن نواجه حالة حرجة جداً وتغييرات كبيرة. هذه التغييرات ليست إيجابية، بل سلبية جداً. إن تأثيرها سلبى بصورة خاصة على منطقة الشرق الأوسط برمتها. إنها ستؤدي في نهاية المطاف إلى كارثة. يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يعرب عن بالغ قلقه إزاء هذا، وأن يوضح مرة أخرى موقفه المبدئي، من أجل معالجة القضية السورية بشكل عادل وسلمي.

أولاً، ينبغي احترام سيادة سوريا احتراماً تاماً. ينص الميثاق على أن السيادة هي العامل الرئيسي الأساسي في شؤون الأمم المتحدة. والجمهورية العربية السورية دولة عضو كامل العضوية، وحكومة الرئيس بشار الأسد حكومة منتخبة ديمقراطياً.

ثانياً، ينبغي احترام مبدأ عدم التدخل. لقد رأينا العديد من الحالات التي كانت للتدخل فيها آثار وخيمة، ولسنا بحاجة إلى كثير من البحث، بل مجرد تحويل التركيز قليلاً من سوريا إلى بعض من جيرانها. لقد أطلق التدخل العسكري العنف الطائفي، والصراعات الإرهابية والتراعات المسلحة والقتل الجماعي للمدنيين الأبرياء. وكان هذا هو الحال في العراق وأفغانستان. نتحدث الولايات المتحدة كثيراً عن ما يسمى بحماية المدنيين، لكن ماذا تفعل في العراق وأفغانستان؟ من الضروري أن ننظر في ذلك العامل المهم. كل ما تريده الولايات المتحدة هو تغيير النظام. وبمجرد أن يحدث تغيير النظام، لا يهمها ماذا يحدث، لا يهمها ما إذا كان المدنيون أو الإرهابيون يتقاتلون. المسألة ليست سوى تغيير النظام. يتصل مشروع القرار A/66/L.57* اتصالاً وثيقاً بذلك. نقض مجلس الأمن مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة (S/2012/538).

البشع الذي قمنا بإدانتته في كل سياق آخر وفي كل دولة أخرى.

نحن ندرك أيضا الوجود الذي لا جدال فيه لتنظيم القاعدة وغيره من المتطرفين وأنشطتهم في سوريا، ودورهم في بعض الأنشطة المناهضة للحكومة.

ينبغي علينا ان ندين بشكل لا لبس فيه هذا العنصر في النزاع، لأن التاريخ علمنا خطر تجاهل تنظيم القاعدة عندما تلتقي مصالحه، ولو بصورة عابرة، مع مصالح جهات فاعلة أكثر تحضرا. فبدلا من الإدانة الصريحة للعناصر الممجة، يشجع مشروع القرار على التلاحم بين جميع عناصر المعارضة السورية الذين لا يعرف المجتمع الدولي شيئا عن الكثير منهم. وهناك العديد من السوريين الوطنيين وأصحاب المبدأ الذين يسعون لمعارضة الحكومة معارضة شديدة من خلال الوسائل السلمية والمشروعة. ونحن لا نتسم بالمسؤولية إذ نسأل تلك الجماعات إيجاد قضية مشتركة مع المتطرفين والإرهابيين الذين قد يتسترون أنفسهم تحت لواء المعارضة.

وبالمثل، فإننا نلاحظ أنه قد تم تقديم مشروع القرار في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال، "منع نشوب النزاعات المسلحة". وعليه، نرى أنه من الضروري أن يقر مشروع القرار بالدور الذي يقوم به العديد من الدول في تفاقم وتكثيف النزاع المسلح في سوريا من خلال توفير الأسلحة والذخائر لجميع الأطراف في الحرب. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يدعو إلى منع نشوب الصراعات المسلحة بدون مواجهة الدور المستمر الذي يقوم به من يصرون على تسليح وتوريد جميع المقاتلين. وإذا كنا صادقين إزاء السعي لوضع حد للأعمال العدائية، فمن مسؤوليتنا الجماعية أن ندعو موردي الأسلحة إلى وقف تجارتهم في أدوات الموت. إن صممتنا على تلك النقطة الحاسمة بمثابة تأييد وتشجيع لتجار الأسلحة غير المشروعة،

ضحيا للأطراف المتحاربة. ويساورنا القلق بصورة ماثلة إزاء تدفق اللاجئين السوريين إلى الدول المجاورة. وقبل كل شيء، نحن نردد إعراب مشروع القرار عن الأسف العميق لسقوط آلاف القتلى، ونقدم تعازينا القلبية للأسر المكبوتة.

وتؤيد سانت فنسنت وجزر غرينادين أيضا تأييدا تاما إعادة تأكيد الدعم لخطة السلام ذات الست نقاط التي وضعها المبعوث الخاص المشترك المنتهية ولايته كوفي عنان، والالتزام بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية. كما أننا ندين جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب من قبل أي طرف في سوريا، وندعم الجهود الرامية إلى تقديم المساعدات الإنسانية للسكان المتضررين. وتؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين أيضا من جديد على أهمية دعوة مشروع القرار إلى الحوار السياسي والتسوية السلمية لهذا الصراع المتصاعد، الذي لا يبدو أن له حلا عسكريا.

بيد أن هناك جوانب أخرى في مشروع قرار تدعونا إلى التوقف، وتدفعنا إلى التساؤل عما إذا كانت رغبتنا الجديرة بالثناء في التكلم والتصرف بشأن هذه المسألة جعلتنا نتغاضى عن الكثير من حقائق هذا الصراع التي لا جدال فيها على أرض الواقع، والعديد من المبادئ التي تشكل دعامة منظمنا. وبشكل أساسي، يساورنا القلق إزاء الإغفال الواضح في مشروع القرار الذي لا يؤدي إلى انعدام التوازن فحسب، بل إلى الإيحاء ضمنا بشكل مثير للقلق الشديد بأن صممتنا يرقى إلى قبول تصرفات وأطراف معينة أو تأييدها. ومن الحقائق الموثقة، على سبيل المثال، أن عناصر من قوات المعارضة اختارت اغتيال أعضاء في الحكومة السورية، سواء بشكل فردي أو من خلال استخدام قنابل بدائية تقتل أيضا المدنيين الأبرياء. وبالتأكيد فإن المجتمع الدولي لا يسعه أن يفهرس انتهاكات السلطات السورية بينما يغض الطرف عن الإرهاب

تملك السلطة القانونية والأخلاقية والتاريخية لفرض أي نظام سياسي من الخارج على مواطني دولة أخرى.

ونظرا لهذه المخاوف وعلى الرغم من دعمنا الذي لا لبس فيه للعديد من الركائز الأساسية لمشروع القرار، فإن سانت فنسنت وجزر غرينادين ستمتنع آسفة عن التصويت اليوم. لقد فكرت سانت فنسنت وجزر غرينادين طويلا وشعرت بقلق عميق إزاء اتخاذ قرار الامتناع عن التصويت، ونحن نأسف لأنه فوتت فرصة اليوم أمام الجمعية العامة للتكلم بصوت واحد بشأن الصراع، الذي نأسف له جميعا، ونريد كلنا إنهاءه بأسرع وقت ممكن وبطريقة سلمية قدر الإمكان. حتى في ظل التغيرات المرحب بها التي أدخلت على النص مؤخرا، فإن أخفاقنا في بذل جهد إضافي لصياغة مشروع قرار يمكن أن يحظى بتأييد أقرب ما يكون إلى الإجماع هو أمر يؤسف له أكثر في أعقاب التصريحات التي أدلى بها أمس المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا، كوفي عنان، الذي ستنتهي ولايته، إذ أشار إلى الشقاق في المجتمع الدولي باعتباره أحد العوامل التي تسهم في تفاقم الأزمة في سوريا. لقد أوضح المبعوث الخاص عنان أنه يجب على المجتمع الدولي أن يكون متوازنا في تصريحاته ومتحدا في نهجه إذا أردنا إنقاذ سوريا من مزيد من إراقة الدماء. ونرى أنه كان من الممكن القيام بالمزيد من العمل في هذين المجالين - التوازن والوحدة - للإعراب عن رعبنا الجماعي ورغبتنا في التغيير. وبالمثل، فإن الفحوى الأساسية للرسالة الأخرى التي بعث بها السيد عنان - هي أن السلطات التي تبدي القليل من الاكتراث إزاء خسارة أرواح مواطنيها ستفقد السلطة الأخلاقية لتحكم - وهي أيضا النقطة الجوهرية التي تؤيدها طوعا سانت فنسنت وجزر غرينادين.

اليوم، وإن امتنعت سانت فنسنت وجزر غرينادين عن التصويت، فإنها تتشاطر الرأي مع مجموعة الدول التي

ويتعارض مع روح الجهد الذي استمر شهرا واحتتم مؤخرا لتأمين إبرام معاهدة عالمية لتجارة الأسلحة.

لا يمكننا ببساطة أن نؤيد قولاً فحسب مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل. فهي المبادئ التي تقوم عليها الجمعية. وإذا كان الأمر أننا نسعى إلى الابتعاد عن هذه المبادئ، فيجب ألا يتم ذلك بالإجماع بالموافقة والغمز أو الإهمال الحميد، ولكن بالتمحيص الصريح لقابليتها للتطبيق في سياق عصرنا الحديث.

كما أن سانت فنسنت وجزر غرينادين تشعر بالقلق إزاء عدم الدعوة لوقف إطلاق نار متزامن ولانسحاب قوات الحكومة وقوات المعارضة والميليشيات على حد سواء. تمثل دعوة الحكومة إلى سحب قواتها إلى ثكناتها في مواجهة تقدم قوات المعارضة في دمشق وحلب الطلب إلى السلطات التخلي عن سيطرتها على هاتين المدينتين كشرط مسبق للحوار السياسي. ويبدو أن هذا الموقف لا يجسد لا الواقع العسكري في الميدان ولا الرغبة الحقيقية في إيجاد حل عملي لهذه الحرب.

هناك جوانب أخرى تبعث على القلق. على سبيل المثال، إن مسؤولية الحماية مفهوم لم تضع الأمم المتحدة لا تعريف لأوجه نطاقه وآثاره الكاملة أو تتفق عليها. وإدراجه في دياجعة مشروع القرار أمر يدعو إلى انقسام غير ضروري في الوقت الذي ينبغي أن يكون رص الصفوف هو هدفنا.

نلاحظ أيضا دعوة مشروع القرار في الفقرة ١٦ إلى "نظام سياسي ديمقراطي تعددي، يتساوى فيه المواطنون بغض النظر عن انتماءاتهم أو أعراقهم أو معتقداتهم". تفخر سانت فنسنت وجزر غرينادين بأنها تمتلك مثل هذا النظام السياسي الذي نعمل بلا كلل من أجل تحسينه وتوطيده. ولذلك، فنحن نتعاطف تعاطفا كبيرا مع الشعور الذي تضمنته تلك الدعوة. ومع ذلك، من غير الواضح لنا ما إذا كانت الجمعية العامة

المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا، السيد كوفي عنان، ونأمل أن الخطة الأصلية ذات النقاط الست ستبقى وتسهم الأطراف في تنفيذها مع وقف فوري للعنف. نحن نرفض المحاولة من خلال مشروع القرار A/66/L.57* لتغيير ولاية المبعوث الخاص عنان، والتركيز على هدف سياسي يروج لمخططات بعض القطاعات وليس لوقف إطلاق النار.

تشعر إكوادور بالقلق إزاء الخلل في لغة مشروع القرار، التي لا تحمل جميع الأطراف المسؤولية عن الأزمة المسؤولية بما فيه الكفاية، وتقبل إلى استقطاب الصراع دون الإسهام في إيجاد حل يشارك في التوصل إليه جميع السوريين، وتحقيق السلام في إطار الاحترام الصارم لسيادة سوريا واستقلالها.

ويصر وفد بلدي على أنه ينبغي معالجة المسائل المتعلقة بحالة حقوق الإنسان من قبل مجلس حقوق الإنسان في جنيف، وهو الهيئة المختصة. أما تقديم مشروع القرار إلى الجمعية العامة في نيويورك فلا يسهم سوى في تسييس المسألة، ولا يساعد حقا ضحايا العنف المسلح في سوريا.

أثير هذه النقاط لأشير إلى أن وفد من الاكوادور لديه تعليمات بالامتناع عن التصويت.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): طلب وفد بلدي الكلمة لتعليل التصويت قبل التصويت فيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/66/L.57*.

يرى وفد بلدي، أن مشروع القرار انحراف عن جميع الجهود التي تجري على المستوى الدولي من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية. يمثل مشروع القرار أيضا انحرافا عن المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

تتحلى بالمسؤولية وتدعو، أولا، إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف فيما بين جميع أطراف النزاع؛ وثانيا، الشروع في عملية سياسية جامعة تستهدف إيجاد حل للصراع يتم التفاوض عليه والتوصل إليه محليا؛ وثالثا، تجنب أي إجراءات من جانب الأطراف الأخرى التي من شأنها أن تزيد من حدة العنف، وتجعل التوصل إلى حل عن طريق التفاوض أصعب، أو تستخدم كذريعة للتدخل العسكري أو التأثير الخارجي بدون مبرر على الشؤون السيادية للدول.

يجب ألا يُنظر إلى امتناعنا عن التصويت على أنه دعم للسلطات السورية أو تأييد لأساليب المعارضة. بدلا من ذلك، إنه دعوة إلى التوازن والوحدة والتوصل إلى حل وسط. وعليه، فإن سانت فنسنت وجزر غرينادين تؤكد مجددا دعمها للتوصل إلى حل سلمي للحرب، حل ليس دافعه المصالح الجيوسياسية أو الاستراتيجية، وإنما الرغبة المخلصة في وضع حد لمأساة بشرية كارثية والحاجة إلى تكريم ذكرى عشرات الآلاف من السوريين الذين قضوا جراء الصراع بصورة مأساوية وبدون مبرر.

السيد مورينجون (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): تنظر إكوادور بعين القلق إلى حالة حقوق الإنسان والأزمة في الجمهورية العربية السورية الشقيقة. ففي مناسبات عدة، أعربنا عن دعرنا إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي وقعت منذ بداية الأزمة. وقد نددنا بها وأصررنا على ألا يفلت مرتكبوها من العقاب، وأن يُعاقب مرتكبو أعمال العنف والجهات التي تقدم الأسلحة والذخائر إلى مختلف الجهات الفاعلة، بما فيها الجماعات الإرهابية المنظمة.

واليوم تؤكد إكوادور من جديد إدانتها الشديدة لانتهاكات حقوق الإنسان حيثما قد تُرتكب. نحن نعرب عن تضامننا مع الشعب السوري، وعلى وجه الخصوص ضحايا العنف الواسع النطاق وأسرههم. نحن نأسف لاستقالة

بعد الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن (انظر S/PV.6810)، هرع بعض الأعضاء الدائمين لإعلان أن مهمة المبعوث الخاص انتهت وأشاروا إلى أنهم سيلجأون على الفور إلى وسائل أخرى بخلاف مجلس الأمن لإسقاط الحكومة في سوريا.

يشكل هذا النهج تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية السورية. ونأمل، في الأيام المتبقية من ولايته، أن يواصل السيد عنان السعي بنشاط لتحقيق هدف التوصل إلى تسوية سياسية سلمية للأزمة السورية. ونأمل أيضا أن يعمل من سيحل محله على نفس النوال، وفي إطار نفس الولاية، وهي إيجاد حل سلمي للأزمة. لا يمكن تحقيق المصالحة السياسية الأوسع نطاقا والوحدة الوطنية والنظام العام والاستقرار والازدهار إلا من خلال عملية من هذا القبيل.

نحن نشعر بالقلق البالغ إزاء العواقب الإقليمية لاستمرار العنف وإزاء أي انتهاك لسيادة سوريا وسلامتها الإقليمية. ونشجع الأحزاب السياسية على الدخول في حوار سياسي مع الحكومة السورية من أجل إيجاد عملية سياسية سلمية. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد استعدادنا لاستضافة محادثات بين الحكومة السورية وأحزاب المعارضة.

وكما ذكرنا في مناسبات أخرى، لقد اضطلعت سوريا تاريخيا بدور مهم في الشرق الأوسط. وسيكون لإطالة أمد عدم الاستقرار والقلق في سوريا عواقب سلبية على السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. علينا أن نعمل معا من أجل طريقة شاملة وفعالة وعملية للمساعدة في إيجاد حل سلمي للأزمة الراهنة في سوريا. إن مشروع القرار بصيغته هذه، على الرغم من بعض التغييرات في صياغته، لا يزال غير متوازن وأحادي الجانب، ولا يعكس واقع الحالة في سوريا. إنه يوجه رسالة خاطئة باسم الجمعية العامة. ولذلك فإننا لسنا في وضع يسمح لنا بتأييد مشروع القرار، وسنصوت ضده.

ويكرر مشروع القرار رغبة خبيثة من بعض البلدان في إسقاط الحكومة السورية. هذا إجراء غير قانوني ومدان من القانون الدولي. الشعب السوري وحده الذي ينبغي أن يقرر مصيره السياسي.

لم يتطرق مشروع القرار إلى العواقب الوخيمة لمختلف أشكال التدخل الأجنبي. لقد أدت هذه التدخلات، من حيث الأسلحة والمعدات المتطورة التي ترسل عبر الحدود إلى المتمردين، إلى تفاقم الأزمة في سوريا. زاد هذا الأمور اشتعالا، مما أدى إلى تعميق الأزمة السياسية والأمنية، بكل ما يترتب عليه من عواقب بالنسبة للمنطقة. في الأشهر الأخيرة، وقعت العديد من الهجمات الإرهابية في سوريا، أودى آخرها بحياة عدد من كبار المسؤولين في دمشق.

وخلفت العمليات التي شنتها الجماعات المسلحة في حلب في اليومين الماضيين خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. وأخفق مشروع القرار في تحميل الجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية بقيادة تنظيم القاعدة المسؤولية عن أنشطتها، ولم يرق إلى إدانة التدخل الأجنبي وأعمال العنف من جانب الإرهابيين. من الواضح من الذي يقف وراء تسليح وتمويل الجماعات المسلحة والإرهابية في سوريا، وبعضهم، للأسف، من بين مقدمي مشروع القرار.

ويشجع مشروع القرار الدول الأعضاء على فرض جزاءات على سوريا في وقت تمس فيه حاجة الناس في المناطق المتضررة إلى اللوازم المعيشية الأساسية. تشكل الدعوة لفرض جزاءات عقابا جماعيا للشعب السوري. ما يلزم هو دعوة الدول إلى تجميد تقديم أي دعم مالي ولوجستي ومن الأسلحة إلى الجماعات المسلحة في سوريا.

نحن نأسف بشدة لأن السيد كوفي عنان قرر إنهاء عمله بحلول نهاية هذا الشهر. نحن بالطبع نفهم أسباب قراره، والحالة الصعبة التي واجهها في النهوض بمهمته. ليس من الخفي، أنه

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار *A/66/L.57 المعنون "الحالة في الجمهورية العربية السورية".

أعطى الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المسجلة في الوثيقة *A/66/L.57، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار: جزر القمر وفرنسا وهندوراس والمجر وآيسلندا وليختنشتاين ومالطا وموريتانيا وميكرونيزيا والجلبل الأسود وجمهورية كوريا ورومانيا وسان مارينو وسويسرا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب إجراء تصويت مسجل. أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، مصر، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، الكويت، لايفيا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا

السيدة بيشيل (جزر البهاما) (تكلمت بالإنكليزية): ستؤيد جزر البهاما مشروع القرار *A/66/L.57 لأننا نعتقد أن رفاه وسلامة الشعب السوري يجب أن تكون الشاغل الأساسي لهذه الهيئة، بل وجميع الهيئات التي تشكل منظومة الأمم المتحدة.

إن أعمال القتل وسفك الدماء، فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يعاني منها شعب سوريا، وخاصة السكان المدنيين، يجب أن تتوقف. على القوى في الميدان، من الحكومة والمعارضة على حد سواء، بالتعاون مع المجتمع المدني، السعي إلى إجراء حوار بشأن إنشاء عملية سياسية تتطور إلى آلية متفق عليها لدفع البلاد في اتجاه السلام والأمن والتنمية تحت قيادة حكومة تمثيلية وديمقراطية وشاملة. إن وفدي على قناعة بأن تنفيذ خطة عنان ذات النقاط الست لا تزال أفضل نقطة انطلاق لهذه العملية.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليثني على المبعوث الخاص المشترك، السيد كوفي عنان، ويعرب له عن خالص تقديرنا وامتناننا، على جهوده الدؤوبة والحثيثة في محاولة التوصل إلى حل للأزمة في سوريا. إن استقالته مؤخرا أمر يؤسف له حقا. وترى جزر البهاما أن مهمته، مع الدعم المناسب والمستمر للمجتمع الدولي، كان يمكن أن تكون مهمة ممكنة تماما تحقق نتائج ملموسة من شأنها أن توفر على شعب سوريا هذه المعاناة. وجزر البهاما على اقتناع بأن ذلك ينبغي أن يظل هدف المجتمع الدولي. ونأمل أن يكون اعتماد مشروع القرار هذا خطوة في هذا الاتجاه.

ليس من المعقول أن يجد المجتمع الدولي نفسه مكتوف الأيدي في مواجهة هذه المعاناة والاضطرابات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الخير في تعليل التصويت قبل التصويت.

الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد إيراثوريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يشعر وفد شيلي أن من واجبه بدء بيانه بالإعراب عن أسفه العميق إزاء استقالة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا، السيد كوفي عنان. فكوفي عنان يستحق التقدير والامتنان على تنفيذ مهمته الحساسة والمعقدة بتصميم وذكاء وشجاعة. لقد أحبطت جهوده الهائلة جراء عدم التعاون من أطراف النزاع، وعلى رأسها الحكومة السورية. أمس، أصدرت حكومة شيلي بياناً رسمياً أعربت فيه عن أسفها لقرار المبعوث الخاص المشترك، وعن أملها في الإسراع بتعيين خلفه، ودعت للامتنان لحطة النقاط الست التي قدمها السيد عنان وأقرتها الأمم المتحدة.

لقد صوّت وفد شيلي مؤيداً القرار ٢٥٣/٦٦ بـ. أما اليوم، فقد رفعت الجمعية العامة صوتها للتنديد بشدة بالانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. إن استخدام القوة ضد المدنيين والإعدام التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب، والقتل، واضطهاد ناشطي حقوق الإنسان والصحفيين والمتظاهرين، والعنف الشديد، بما في ذلك العنف الجنسي ضد النساء والأطفال، تشكل انتهاكات غير مقبولة لحقوق الإنسان.

لقد أكدت الجمعية من جديد إدانتها بعد مرور ١٧ شهراً على الأزمة السياسية. وخلال ذلك الوقت، تحولت الأزمة من قمع الاحتجاجات السلمية بوحشية إلى حالة من الحرب الأهلية تقريبا، كما نددت بها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر. جميع أطراف النزاع ملزمة بإنهاء العنف وتقع على عاتقها مسؤولية احترام حقوق المدنيين في الحياة والسلامة الجسدية. ونحن نأسف لأعمال العنف، والهجمات العشوائية واستخدام الأسلحة

الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، تونغ، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، زامبيا.

المعارضون:

بيلاروس، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ميانمار، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، زمبابوي.

المتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أرمينيا، بروندي، إكوادور، إريتريا، فيجي، غانا، غيانا، الهند، كازاخستان، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، مدغشقر، مالي، ناميبيا، نيبال، باكستان، سانت لوسيا، ساموا، سيراليون، سري لانكا، سورينام، أوغندا، فييت نام.

اعتمد مشروع القرار A/66/L.57* بأغلبية ١٣٣ صوتاً مقابل ١٢ صوتاً، مع امتناع ٣١ عضواً عن التصويت (القرار ٢٥٣/٦٦ بـ).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر

تؤكد شيلي من جديد دعمها للجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية لإيجاد حل سلمي للأزمة في سوريا. نرى قيمة خاصة في مساهمة المنظمات الإقليمية في حل الصراعات. وختاماً، كما جاء في البيان الصادر عن حكومة شيلي والمؤرخ ٢ آب/أغسطس،

”تؤكد شيلي مجدداً اقتناعها بأنه يجب على مجلس الأمن أن يضطلع بدوره الرئيسي والملح في حل الصراع السوري في إطار ولايته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة“.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): صوتت البرازيل مؤيدة القرار ٢٥٣/٦٦ بء، الذي اعتمد للتو، لأننا نؤيد تأييداً كاملاً الرسالة الرئيسية التي يبعث بها - الحاجة الملحة لوقف إطلاق النار، ووقف العنف بجميع أشكاله، والتنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢). كما يجسد قرارنا إيماننا بأنه لا يمكن للجمعية العامة السكوت عن العنف إذ يتصاعد في سوريا وما يلي ذلك من زيادة في المعاناة الإنسانية.

كما ينبغي النظر إلى الموقف الذي تبنيه اليوم، وهو ما يتسق مع سياسة البرازيل فيما يتعلق بالأزمة السورية منذ بدايتها، باعتباره رسالة إلى جميع الأطراف بنذ استخدام القوة لأنه لا يوجد حل عسكري للصراع. هذه هي الطريقة الوحيدة لتجنب الانجرار أكثر في دوامة الدمار التي، كما شهدنا من قبل في أماكن أخرى، سوف يكون ضحيتها أول وقبل أي أحد الشعب السوري.

المسؤولية الرئيسية عن إنهاء العنف والحفاظ على القانون - على الصعيدين المحلي والدولي - واحترام حقوق الإنسان تقع على عاتق الحكومة السورية، كما ذكرنا مراراً وتكراراً. يجب أن تنهض بشكل كامل وعلى الفور بهذه المسؤولية

الثقيلة التي ازدادت وأسفرت عن العديد من الوفيات، بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص الضعفاء. وتدين شيلي العنف أياً كان مصدره وتطالب بالوقف الفوري له من جانب جميع الأطراف. القرار الذي اعتمدناه للتو هو بالضبط نداء من المجتمع الدولي من أجل وضع حد للحالة.

يؤكد وفد شيلي مجدداً دعمه للخطة ذات الست نقاط، المقدمة من المبعوث الخاص المشترك، والبيان الختامي لجماعة العمل من أجل سوريا (S/2012/523، المرفق)، المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه. كلا الوثيقتين تدركان الحاجة إلى عملية سياسية شاملة بقيادة أبناء الشعب السوري وحسب الشروط التي يحددها. وفي هذا السياق، يقع على عاتق المجتمع الدولي، مع الاحترام الكامل لسيادة سوريا وسلامتها الإقليمية، واجب التعاون لضمان أن يجد الشعب السوري طريقه إلى الحوار السياسي، وفي نهاية المطاف تحقيق الاستقرار والازدهار اللذين يستحقهما شعبها النبيل.

تفيد تقارير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومختلف وسائل الإعلام الاجتماعية بوقوع الفظائع والجرائم التي يجب ألا تمر بدون عقاب. سيادة القانون يجب أن تسود، وينبغي تقديم المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية، إلى العدالة.

نحن قلقون جداً على السكان الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. تدعو شيلي إلى تيسير إيصال المساعدات إلى ضحايا الأزمة بصورة مأمونة وفي الوقت المناسب. ويقر وفد بلدي بالجهود الإنسانية التي تبذلها البلدان المجاورة لسوريا، إذ رحبت بالآلاف من اللاجئين. ونحن نعترف أيضاً بالعمل الذي قام به المؤتمر الدولي للصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر ووكالات الأمم المتحدة ومختلف المنظمات غير الحكومية في هذه المسألة الحيوية.

مساعدة السوريين على الخروج من الصراع الحالي. وبنفس القدر من الأهمية، ينبغي لجهود السيد عنان التي يُحتذى بها أن تستمر في كونها مصدرَ إلهام لتصميمنا على مساعدة الأطراف على إيجاد حل سلمي عاجلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة. سنستمع إلى باقي المتكلمين هنا في القاعة الساعة ١٥/٠٠.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

الخطيرة والملحة. وفي الوقت نفسه، نحن نصر أيضاً على أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها بوقف العنف واحترام القانون الإنساني الدولي، وكذلك المشاركة الفعالة في إيجاد حل سلمي للصراع.

والمجتمع الدولي من جانبه له دور رئيسي في ضمان الاسترشاد بخطة عنان وخريطة الطريق التي توختها مجموعة العمل من أجل سوريا. إن دعمنا الفردي والجماعي لتلك الجهود الدبلوماسية، ولا سيما وضع حد للعنف وعملية انتقال سياسي يتفق عليها السوريون وبقيادتهم، يجب أن يكون حازماً قولاً وفعلاً. وفي هذا الصدد، يجب على أصحاب المصلحة الدوليين الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعمق الصراع أو يطيل أمده. ويصف ذلك في مصلحة ليس السوريين فحسب، ولكن أيضاً المجتمع الدولي ككل. وما من غرض مشروع سيتم تحقيقه بالفعل من خلال زيادة عسكرة الصراع ومزيد من زعزعة الاستقرار في سوريا.

بما يتفق مع قرارات الأمم المتحدة السابقة، وخطة عنان والبيان الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا (S/2012/523، المرفق)، لا تزال البرازيل ترى أن أي انتقال سياسي يجب أن يكون جامعاً وبقيادة السوريين أنفسهم. ما يمكننا فعله، وما ينبغي علينا فعله هو تشجيع الأطراف على إيجاد حل تقبل به ويولي تطلعات الشعب السوري لتحقيق السلام والعدالة والديمقراطية والتقدم الاقتصادي.

وتأمل البرازيل بأن الرسالة الأساسية من الجمعية اليوم سوف تساعد بشكل فعال الأطراف في سوريا على مواجهة هذا التحدي.

وختاماً، أود أن أعرب عن أسف البرازيل العميق إزاء قرار السيد عنان عدم تجديد ولايته. لقد قدمنا كل الدعم الممكن لعمله، الذي نعتبره ذا قيمة كبيرة. وينبغي أن تبقى الجهود الدولية تسترشد بالخطة ذات الست نقاط من أجل